Konrad Adenauer Stiftung

جامعة منوبة
Université de la Manouba

الملتقى الدّولي 2018

في علاقة الدولة بوسائل الإعلام :
أية حوكمة عمومية لوسائل الإعلام في ظل التحول الديمقراطي ؟

البرنـامج

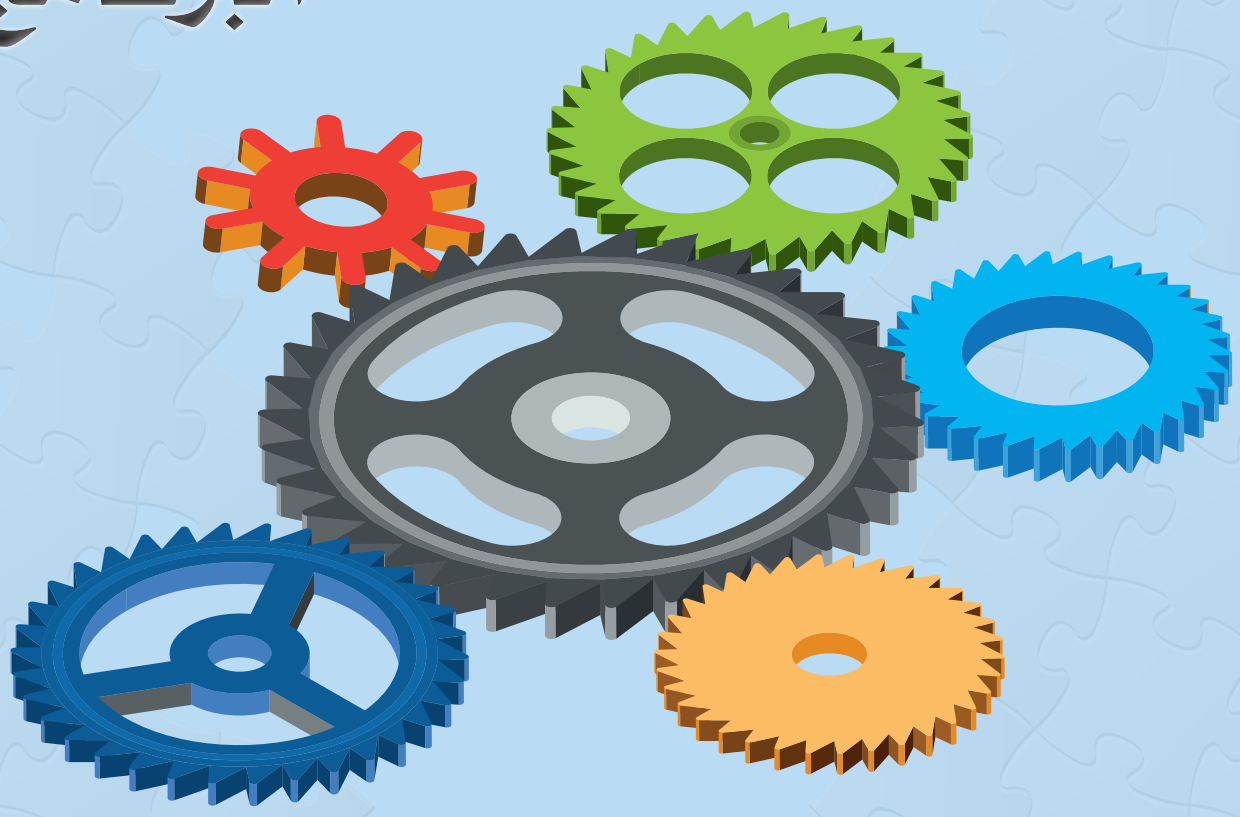

13 - 12
أفريل 2018

نزل قولدن توليب المشتل، تونس

خمسون سنة على تأسيس معهد الصحافة وعلوم الإخبار

تقديم

لقد أدت الانتفاضات الشعبية التي هزت العالم العربي منذ عام 2011 وتسببت في سقوط العديد من الأنظمة الاستبدادية (تونس ومصر وليبيا واليمن)، وبدرجات متفاوتة، إلى فتح الطريق أمام المواطن لممارسة حرية التعبير بشكل لم يسبق له مثيل. هذا الطلب المتزايد على الحريات فرض نفسه حتى في البلدان التي لم تشهد تغييرا في أنظمتها، مثل المغرب والجزائر وسوريا ودول الخليج.

وفي مقابل «تسليم البعض بالمزايدات الإعلامية بشأن التأثير الثوري لاستخدامات الإنترنت» (رومين لوكومت، 2011) يتساءل العديد من المراقبين عن دور وسائل الإعلام في تسريع نسق الثورات الشعبية المعادية للسلطة حتى أن البعض ذهب إلى حد اعتبار وسائل الإعلام، ولا سيما الجزيرة، وشبكة الإنترنت 2.0 والشبكات الاجتماعية الرقمية، الآباء الشرعيين لثورات «الربيع العربي».

وسواء أكان حقيقيا أم افتراضيا، فإن هذا التأثير الذي يعزى إلى وسائل الإعلام «البديلة» سيضع السياسيين أمام تحد كبير ألا وهو إعادة التفكير في علاقة الدولة بوسائل الإعلام ووضع بديل أكثر ديمقراطية لمراقبة الدولة للإعلام؛ تلك الدولة التي فقدت أهليتها بعد سقوط الأنظمة التي اهترأت في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وازدهارها.

وبعد عقود من الزمن تميزت «بسيطرة الدولة على الإعلام» (شويخة، 2015)، فإننا بحاجة إلى طرح جديد ومبتكر لعلاقة الدولة بالإعلام في سياق التحول الديمقراطي، وذلك باعتبار أن الدول العربية التي قادتها أنظمة ملكية أو جمهورية ليس لها تقاليد في الحكم الديمقراطي. وحتى البلدان التي نجحت في طرد الدكتاتورية عبر ثورة شعبية، على غرار تونس ومصر وليبيا، «فسيكون من الخطأ التسليم بأن ما بعد التسلط سيؤدي إلى ميلاد الديمقراطية العلمانية والليبرالية» (ريديسي، 2017).

ويقترح هذا الملتقى الدولي إعادة النظر في دور الدولة في تكريس حق المواطن في المعلومة؛ هذا الحق الذي تضمنه العديد من الدساتير العربية الجديدة على غرار المغرب (2011) ومصر وتونس (2014) والجزائر (2016). وينطوي ذلك على دراسة القضية المركزية المتمثلة في دعم الدولة للصحافة وتقييم أهميتها استنادا للمعايير الدولية في النظم الديمقراطية.

وكما في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، فإن تجارب هذه البلدان ليست متجانسة. وسيكون هذا الملتقى فرصة لدراسة ومقارنة السياسات العمومية في مجال حوكمة قطاعي الإعلام والاتصال، وأنظمة دعم وسائل الإعلام، وتعديل السمعي البصري وتنظيمه، من أجل السماح للباحثين بدراسة التقاطعات الممكنة في إطار هذه المواضيع الشائكة.

وسيكون هذا الملتقى الدولي منفتحا على عديد التخصصات، باعتباره في مفترق عدد من الاختصاصات مثل علوم الإعلام والاتصال، والإدارة، واقتصاد وتنظيم وسائل الإعلام، والقانون العام، والعلوم السياسية ... الخ.

وينتظر أن تدور الإسهامات المطلوبة في إطار هذا المؤتمر الدولي حول المحاور الثلاثة التالية:

- الدولة كمشرع
- السمعي البصري العمومي
- مساعدات الدولة

المحور الأول: الدولة المشرع في مواجهة تحدي تحولات النظام الإعلامي وبروز حق المواطن في النفاذ إلى المعلومة

منذ الانتفاضات الشعبية في جانفي/يناير 2011 التي عجلت بسقوط بن علي في تونس ومبارك في مصر، أصبحت العديد من بلدان «الربيع العربي» تواجه تحدي إعادة بلورة مفهوم «العقد الاجتماعي» الذي يطرح شروط موافقة الشعب على سلطة الدولة.

واللافت للانتباه أن الدول العربية التي اعتمدت نصوص دستورية جديدة حرصت جميعها على تضمينها ضمانات جديدة للحقوق والحريات المتصلة بالمعلومات. فعلى سبيل المثال، فإن الحق في النفاذ إلى المعلومة، -الذي تجاهله المشرعون العرب منذ زمن طويل-، نجده مكرس الآن كحق دستوري.

وهكذا، فإن الدستور المغربي المؤرخ في 29 جويلية / يوليو 2011 يكفل هذا الحق (المادة 27)، ولكنه يفرض عليه - في الآن نفسه- عدة قيود «يحددها القانون».

كما ينص الدستور المصري المؤرخ غي 18 جانفي / يناير 2014 على أن تكفل الدولة حق المواطنين في النفاذ إلى البيانات والوثائق الرسمية التي تعتبر «ملكا للشعب» (المادة 68).

ويضمن الدستور التونسي الصادر في 27 جانفي / يناير 2014 «الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة». بينما ينص الدستور الجزائري على أن «الحصول على المعلومات، والوثائق والإحصائيات وتداولها مكفولة للمواطن» في إطار ما يحدده القانون (المادة 51 / جديد).

من ناحية أخرى، سعت بعض البلدان العربية على غرار المغرب وتونس ومصر، إلى الرفع من حجم سلطتها على تنظيم وسائل الإعلام بإحداثها لهيئات دستورية شبه مستقلة.

إلا أن هذا التطور التشريعي الواضح في النصوص الدستورية يجب أن يكون موضع تساؤل اليوم في ضوء تنفيذ للنصوص تميز بالبطء، والواقع أن معظم القوانين والنصوص الترتيبية التنفيذية لم تر النور بعد.

في سياق هذا المحور الأول من الملتقى، ينتظر من الباحثين تسليط الضوء على الأسئلة التالية:

- ما هي الالتزامات الدستورية للدولة فيما يتعلق بضمانات حقوق وحريات الإعلام والاتصال؟
- ما هي العناصر المتوفرة أو التي يجب توفرها من أجل وضع سياسات عمومية تضمن الحق في المعلومة وحرية التعبير والإعلام؟
- ما هي الآليات/الهياكل العمومية كأدوات تدخل وتأطير للدولة حماية للحريات وضمانا لتعددية وجودة المعلومات؟
- هل ينبغي لنا أن نبقي على وزارات الإعلام/الاتصال أو إلغائها؟
- - كيف يمكن تعزيز التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام، ولا سيما الصحافة المكتوبة والإلكترونية (مجالس الصحافة والوسطاء ...)؟

المحور الثاني: الدولة والقطاع السمعي البصري العمومي

إن قطاع السمعي البصري العمومي هو المجال الذي تتحقق فيه سياسة الخدمة العامة، وعليه فإنه ينبغي أن يوفر للمواطنين خدمة عامة إذاعية وتلفزيونية مستقلة، وتعددية، وعالية الجودة.

بيد أن المتمعن في المشهد السمعي البصري العمومي العربي، ولا سيما المغاربي، يكتشف أوجه قصور هائلة تتصل أساسا بفشل الدولة. ففي المغرب، اكتسبت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري تجربة لا يُستهان بها في رصد البرامج ولكنها تحاول جاهدة تنظيم المشهد السمعي البصري الذي تهيمن عليه القنوات العامة التي لا تزال تحت سيطرة الإشراف الإداري لوزارة الاتصال.

وفي تونس، مازالت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، التي تم إحداثها في شهر ماي / مايو 2013، قيد التقييم لأنها ستعوض قريبا بالهيئة المنصوص عليها في الدستور (هيئة الاتصال السمعي البصري (إيكا)). بل إن فعاليتها في تكريس احترام كراسات الشروط المتصلة بالقنوات الخاصة لم ترق إلى مستوى استقلاليتها وصلاحياتها الحقيقية.

أما في الجزائر، فلم تتمكن هيئة التنظيم السمعي البصري، – التي تم تركيزها وتعيين أعضاء مجلس إدارتها في جوان / يونيو –2016 من مراكمة خبرة كبيرة في مجال تنظيم السمعي البصري الجزائري وكانت أمام امتحان صعب نتيجة الانزلاقات الخطيرة التي شهدتها بعض البرامج الرمضانية في القنوات التلفزيونية الخاصة.

وسيتعين على الباحثين استكشاف المسارات البحثية التالية:

- هل تم الإبقاء على وعود الانتقال من وسائل الإعلام الحكومية إلى وسائل الإعلام العمومية؟ ما هي العقبات التي لا تزال تعرقل ازدهارا لقنوات العمومية؟
- هل كانت هيئات تعديل السمعي البصري حقا مستقلة وفعالة؟ وهل لدى هذه الهيئات الوسائل الكفيلة باحترام التعددية، على مستوى البرامج السمعية البصرية وتنوعها وجودتها؟ وكيف يمكن ضمان وجود المجتمع المدني (ممثل الجمهور) في مجالس هذه الهيئات؟
- كيف يمكن جعل حوكمة وسائل الإعلام العمومي متوافقة مع المعايير الدولية على مستوى الإشراف، وتكوين مجالس الإدارة، والتمويل، ومجالس التحرير الخ ...)

المحور الثالث: مساعدات الدولة

كثيرا ما تتكرر مسألة مساعدة الدولة لوسائل الإعلام، ولكنها تقدم اليوم في إطار أطروحات جديدة في البلدان التي عاشت موجة احتجاجات «الربيع العربي».

على ما يبدو، فإن العقيدة الليبرالية معادية لأي تدخل من قبل الدولة في إطار ما يسمى بلعبة السوق الحر والتي ينبغي أن تنظمها فقط «اليد الخفية» للمنظر آدم سميث. إلا أن نظرية الحريات تطورت، منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، حيث تم الاعتراف بدور الدولة الإيجابي في ضمان الحقوق والحريات.

وفي كتابه «الحريات العامة»، أشار جان ريفيرو في عام 1973 إلى أن «حرية الصحافة في الحالة الراهنة للاقتصاد لا يمكن أن تستمر بدون المساعدة الضخمة التي تقدمها الدولة إلى الصحف في أشكال مختلفة...» (ريفيرو، 1973، 103).

وفي دراسة حديثة نشرت في عام 2012 حول «تنظيم المساعدات الحكومية للصحافة المطبوعة»، أكدت المنظمة البريطانية المادة 19 في توصياتها على أن «كل دولة لديها التزام إيجابي تجاه اعتماد إطار تشريعي لتعزيز الحق في حرية التعبير، والحق في استقلالية وسائل الإعلام وتنوعها»[1].

وبما أن وجود وسائل إعلام مستقلة وتعددية يعتبر أمرا حيويا بالنسبة للديمقراطية، فقد وفرت الديمقراطيات الأوروبية مساعدات ومزايا ضريبية لفائدة وسائل الإعلام الخاصة، وخاصة الصحف الإخبارية والسياسية.

إلا أن هذه السياسة تلقى انتقادات متزايدة من قبل الليبراليين الجدد الذين يجدون أنها مكلفة، غير منتجة وعقيمة، وكذلك من قبل ناشري الصحف عبر الإنترنت الذين عبروا عن امتعاضهم ضد الامتيازات الممنوحة على حسابهم لحساب وسائل الإعلام المطبوعة[2].

وفي تقريرها لعام 2013 بشأن مساعدة الدولة للصحافة، أكدت دائرة المحاسبات الفرنسية من جانبها بأن «الأزمة في الصحافة آخذة في التزايد بدليل تراجع السحب والتوزيع، وذلك رغم الموارد الكبيرة التي تعهدت بها الدولة»[3].

فإذا كانت مسألة مساعدة الدولة للصحافة لا تزال مصدر خلاف في الديمقراطيات الأوروبية العريقة، فماذا عن حالة التفكير السائدة في الدول العربية حول الموضوع في أعقاب التحولات الناجمة عن ثورات «الربيع العربي»؟

(1) ARTICLE 19: *Regulation on State aid to print media;* Policy brief; December 2012; 20p

(2) ANTOINE Dominique et al.: *Rapport au Ministre de la Culture et de la communication sur ses aides à la presse*, paris, avril 2013, 42p,

(3) Cour des Comptes (France) : *Rapport sur les aides de l'Etat à la presse écrite*, Paris, juillet 2013, 184p.

وما هو واقع المساعدات الممنوحة للصحافة في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط مقارنة ببلدان الجنوب ؟

وكيف يقدم الدعم العمومي لوسائل الإعلام دون المساس باستقلاليتها تجاه السلطات العمومية ؟ وهل ينبغي أن تقتصر هذه المساعدات على وسائل الإعلام العمومية أم تستفيد منها أيضا وسائل الإعلام الخاصة ؟ وهل يجب أن تقتصر هذه المساعدات على وسائل الإعلام المطبوعة أم تنسحب أيضا على الصحافة عبر الانترنت ؟

ونقترح على الباحثين – وعلى سبيل الذكر لا الحصر– الاستثمار في المسارات البحثية التالية :

- لا يزال الدعم العمومي لوسائل الإعلام ضروريا ومشروعا لضمان وجود صحف متنوعة وتعددية قد تختفي في عدم وجود هذا الدعم؛
- ينبغي تقديم الدعم من قبل الدولة بطريقة ديمقراطية وشفافة حتى لا تعرض استقلال وسائل الإعلام تجاه الحكومات أو السلط العمومية الأخرى للخطر؛
- ينبغي أن تكون الآلية المسؤولة عن توزيع المساعدات العمومية مستقلة ومحايدة؛
- إن الحصول عن الإشهار/الإعلان العمومي من المؤسسات العمومية يجب أن يكون بطريقة شفافة وفي إطار احترام مبدأ التكافؤ حتى يقع القطع مع عديد النماذج القائمة في العديد من الدول العربية التي تستخدم ميزانيات الإعلان العمومي كوسيلة ضغط للقضاء على العناوين الصحفية المستقلة أو المعارضة واستبدالها بعناوين هي بمثابة أجهزة للدعاية.

وتشكل هذه المحاور الثلاثة التي تؤثث عمل المؤتمر حقلا بحثيا ملائما لدراسة الطروحات الجديدة لعلاقة الدولة بوسائل الإعلام سواء أكان في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي أو في الديمقراطيات «العريقة».

بيبليوغرافيا

- Article 19 : "*Regulation on state aid to print media*", 2012
- https://www.article19.org/resources.php/resource/3554/en/regulation-on-state-aid-to-print-media
- Barata-Mir, Joan:"*Political and Media Transitions in Tunisia*: *A Snapshot of Media Policy and Regulatory Environment*" , Internews, August 2011
- https://www.internews.org/sites/default/files/resources/Internews_Tunisia_MediaLawReview_Aug11.pdf
- Ben Achour Iadh: « *Tunisie*, *une révolution en pays d'islam* » ; Cérès Editions ; Tunis, 2016, 387p
- Camau**Michel** : « *Un printemps arabe ? L'émulation protestataire et ses limites* » ; l'Année du Maghreb, CNRS Editions, 2012
- Chevalier Jacques, « *L'Etat régulateur* » , Revue française d'administration publique, 20043/ (no111), Ed. ENA, France,pp 473 – 482.
- Chouikha Larbi : « *Des séquelles de l'étatisation aux aléas de la transition. La difficile transformation des média* » ; Ed. FINZI, Tunis, 2015, 115p
- Redissi Hamadi : « *L'islam incertain*, *Révolutions et islam post-autoritaire* » ; Cérès Editions ; Tunis, 2017, 127p
- Rivero, Jean :*Les libertés publiques*, PUF, 1973, Paris, 273p.
- UNESCO : Etude sur le développement des médias en Tunisie
- http://unesdoc.unesco.org/images/0021219222/002192/F.pdf

الخميس 13 أفريل 2017

08:30 استقبال المشاركين وتسجيلهم

09:00 الجلسة الافتتاحية

- كلمة الترحيب: السيدة حميدة البور، مديرة معهد الصحافة وعلوم الإخبار
- كلمة الافتتاح: السيدة جهينة غريب، رئيسة جامعة منوبة
- كلمة السيد هولجيرديكس، الممثل القار لمؤسسة كونراد اديناور
- كلمة السيد عبد الكريم الحيزاوي، المنسق العلمي للملتقى

المحور الاول: الدولة المشرع في مواجهة تحدي تحولات النظام الإعلامي وبروز حق المواطن في النفاذ إلى المعلومة

الجلسة العلمية الاولى

رئيس الجلسة : أ.د العربي شويخة، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

المقرر: د.فرج زميط، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

9.30 كلمة ممثل اليونسكو ، نجيب مكني

9.40 جوان براطامير، جامعي وخبير لدى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي: **السياسات العمومية في مجال الإعلام: دراسة دولية مقارنة**

10.00 د. يمنى محمد عاطف عبد النعيم (جامعة أسيوط، مصر) : **منظومة التشريعات الجديدة وعلاقتها بحرية الرأي والتعبير في مجال الإعلام المرئي «قراءة في قانون التنظيم المؤسسي للإعلام المصري»**

10.15 أ.د بلقاسم المصطفاوي (الجزائر) : **مناورات الدولة وحوكمة الإعلام بالجزائر: انسحاب وهمي وتصاعد نفوذ المجموعات الاقتصادية**

10.30 نقاش

11.00 استراحة

الجلسة العلمية الثانية

رئيس الجلسة : أ.د. أحمد حيداس، المعهد العالي لعلوم الإعلام والاتصال، الرباط

المقرر: د.سفيان عمار، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

11.30 د. نجيب بخوش (بسكرة، الجزائر): **التشريع الإعلامي في الجزائر في عهد التعددية الديمقراطية بين الإدارة الحقيقية للنهوض بالقطاع والتسيير المرحلي**

11.45 د. محمد سالم موسى عبد الواحد (جامعة اجدابيا ليبيا) : **تأثيرتشريعات الدولة على تحديات النظام الإعلامي وحق الفرد في الحصول على معلومات «دراسة ميدانية»**

12.00 د. ناجح الميساوي (تونس): **وضع سياسة عمومية اتصالية في تونس: بين مخاطر التدخل الحكومي وسلطة القانون وتحديات ضمان حرية التعبير وحق النفاذ إلى المعلومة**

12.15 نقاش

12.45 الغداء

المحور الثاني: الدولة والقطاع السمعي البصري العمومي

الجلسة العلمية الثالثة

رئيس الجلسة : أ.د. محمد حمدان، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

المقرر: د.محمد علي لحيو، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

14.30 جياكومو مازوني (مدير العلاقات مع المؤسسات ومع أعضاء اتحاد الإذاعات الأوروبية) **مقاييس اتحاد الإذاعات الأوروبية لحماية الإعلام المرئي العمومي**

14.45 جون فرنسوا راسكن (المعهد العالي لدراسات الاتصال الاجتماعي): **نموذج الحوكمة العمومية للتلفزة البلجيكية RTBF**

15.00 د. سفيان عمار ود. وليد حيوني (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس): **مؤسسة التلفزة الوطنية التونسية زمن الانتقال الديمقراطي: بين تحقيق أهداف المرفق العمومي وضمان الاستقلالية تجاه الدولة**

15.15 د. أروى الكعلي (تونس): **ما بعد التحرر من قبضة السلطة أي تلفزيون خدمة عامة في تونس ؟**

15.30 نقاش

16.00 استراحة

الجلسة العلمية الرابعة

رئيس الجلسة: أ.د بلقاسم المصطفاوي، الجزائر

المقررة: د. فاتن بلاغة، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

16.15 طوماس باهم (ألمانيا) : **دور الميديا في إعادة بناء الديمقراطية بعد توحيد ألمانيا**

16.30 مارسي دلسيون أوفرنداج (مخبر البحث GRESEC قرنوبل): **اصلاح السمعي البصري في الغابون (Gabon) بين الانجاز والقصور**

16.45 سيمون نغونو (مخبر البحث GRESEC جامعة قرنوبل): **رهانات وتحديات السمعي البصري في فترة الانتقال الاديمقراطي: دراسة حالة الكامرون.**

17.00 نقاش

17.30 اختتام أشغال اليوم الأول

الجمعة 13 أفريل 2017

المحور الثالث : مساعدات الدولة

الجلسة العلمية الخامسة

رئيسة الجلسة: أ.د سلوى الشرفي، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

المقررة: د. وريدة بوسعدة، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

9.00 بيار فرنسوا دوكير (منظمة المادة 19، لندن): **مساعدات الدولة لوسائل الإعلام، المبادئ التوجيهية لمنظمة المادة 19.**

9.30 أ.د أحمد حيداس (المغرب): **مساعدات الدولة لوسائل الإعلام في المغرب: دعم أم تبعية؟**

9.45 أ.د عزة عبد العزيز عثمان (جامعة سوهاج، مصر): **التحديات الاقتصادية في المؤسسات الإعلامية الحكومية المصرية منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتى الان**

10.00 د. رضوان سلامن (الجزائر): **استقلالية الصحافة الخاصة: بين التمويل العمومي وتراجع سوق الإشهار في الجزائر**

10.15 نقاش

10.45 استراحة

الجلسة العلمية السادسة

رئيسة الجلسة: أ.د عزة عبد العزيز عثمان

المقررة: د. عايدة فيتوري، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

11.15 د. محمد قنطارة (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس): **أي حوكمة عمومية لوسائل الإعلام الصادرة بالجهات في تونس؟**

11.30 د. فاتن بلاغة، د. كمال السحباني (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس): **التكوين الإعلامي في ظل مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس نحو تأسيس حوكمة للأعلام : الاليات والمضامين**

11.45 د. جمال رمضان احمد جمجوم (جامعة اجدابيا، ليبيا): **آليات توزيع مساعدات الدوله وعلاقته بقيادات الاداريه بالمؤسسات الاعلاميه..دراسه ميدانيه**

12.00 د. فرج أحمد خليفة الشامخ (جامعة اجدابيا، ليبيا): **واقع ادارة المؤسسات الاعلامية في ظل النظام العمومي للدولة**

12.15 نقاش

13.00 الغداء

المحور الرابع : من أجل مقاربة جديدة لعلاقة الدولة بالإعلام : خطاب الفاعلين

الجلسة العلمية السابعة

رئيس الجلسة : أ.د عبد الكريم الحيزاوي معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

المقرران : د. معز بن مسعود ود. سامي المالكي معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس

14.30 حسن زرقوني (Sigma Conseil) : **مساهمة الدولة في قطاع الإعلام بالأرقام**

14.45 مداخلة السيد المهدي بن غربية، وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان

15. 15 : خطاب الفاعلين :

- رئيس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (تونس)
- ممثل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب
- الرئيس المدير العام للإذاعة التونسية
- الرئيس المدير العام للتلفزة التونسية
- الرئيس المدير العام لوكالة تونس إفريقيا للأنباء

16.00 نقاش

16.30 استراحة

16.45 مداخلات ممثلي المنظمات المهنية :

- النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
- الجامعة التونسية لمديري الصحف
- نقابة مديري المؤسسات الإعلامية
- مجلس الصحافة

17.00 نقاش عام

18.00 اختتام اشغال الملتقى

التنسيق العلمي للملتقى

- عبد الكريم الحيزاوي (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس)

اللجنة العلمية

- أ.د سلوى الشرفي (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس)
- أ.د محمد حمدان (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس)
- أ.د العربي شويخة (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس)
- أ.د نصر الدين العياضي (الجزائر)
- د. معز بن مسعود (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس)
- د. سامي المالكي (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس)
- د. وريدة بوسعدة (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس)
- د. سفيان عمار (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس)
- د. محمد علي الحيو (معهد الصحافة وعلوم الإخبار، تونس)

التنسيق الإداري والتقني

- ألفة الباجي (مؤسسة كونراد أديناور)
- بريجيت طبيب (مؤسسة كونراد أديناور)
- إلهام الجويني (معهد الصحافة وعلوم الإخبار)
- محمد الدريسي (معهد الصحافة وعلوم الإخبار)

معهد الصحافة وعلوم الإخبار
المركب الجامعي بمنوبة، 2010 سيدي عمر
الهاتف : 831 71600 / 981 71600 (216)
الفاكس : 465 71600 (216)
www.ipsi.rnu.tn / ipsi@ipsi.rnu.tn

مؤسسة كونراد أديناور، مكتب تونس / الجزائر
27 نهج جزيرة زمبرة، ضفاف البحيرة 2 – 1053 تونس
الهاتف : 80 018 70 (216)
الفاكس : 99 018 70 (216)
www.kas.de / info.tunis@kas.de